

المبيع في الطلاق قبل الوطى ضمنا نصف المهر ولم يضمن الوطى
وفي العتق ضمن القيمة وفي القصاص الدية ولم يقنصا وان صح تهود
الفرع ضمنه الاستهوان الاصل لم يشهد الفرع على شهادتها واشهدنا
وعطنا ولو رجح الاصول والفرع ضمن الفرع فقط ولا يلتفت الى
قول الفرع كذب الاصول او عطنا وضمن المزدحم بالرجوع وشهوده يمين وزن

لا يشهدوا الاحصان والشتر كتاب الوكالة

صح التوكيل وهو اقامة الغير مقام نفسه في التصرف ومن عيَّن له اذا كان
سرا حاد الوكيل يعقل العقد ولو صبيا او جذا محجورا بكل ما يعقد بنفسه
وبالحصومة في الحقوق برضي الخصم الا ان يكون الموكَّل مريضا او
غائبا مدة السفر او مريدا للسفر او محجورا وبما يباينها ويستيفها
الا في حد وقود ان غاب الموكَّل والحقوق فما يضيفه الوكيل لنفسه
كالبيع والاجارة والصلح عزما قبل ان يتعلق بالوكيل ان لم يكن محجورا
ككسليم المبيع وقبضه وقبض العتق والرجوع عند الاستحقاق والحصومة

في البيع

في العيب والمكشفت ابتداء حتى لا يعتز قديم الوكيل بشرايه
وفما يضيفه الى الموكَّل كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد وعزلتك
يتعلق بالموكَّل فلا يطاليت وكيله بالمهر ووكيلها بتسليمها والمشتري
منع الموكَّل عن العتق وان دفع البيع ولا يطالبت الوكيل ثانيا هه
باب الوكالة بالبيع والشراء امر بشري
ثوب هر وى ارضين او يعالج سمي ثمننا اولا وبشراء عبد او ارض
ان سمي ثمننا والا وبشراء ثوب او ارض لا وان سمي ثمننا وبشراء
طعام يقع على البر ودينقه والوكيل الرد بالعيب ما دام للمبيع
في دين فلو سلمه الى الامر لا يردده الا بالمرح وحسن المبيع لعقود فعه
من ماله فلو هلك في دين قبل حنبيه هلك مال الموكَّل ولم يفسق
العتق وان هلك بعد حنبيه فهو كالمبيع وتعتق بمفارقة الوكيل
في الصرفة والسلم دون الموكَّل ولو وكله بشراء عشرة ارطالحم
بدرهم فاشترى عشرين ارطالحم بدينار فاشترى عشرين بدرهم

